

مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية (الايوسكو)

المبادئ المتعلقة بالمنظمين

1. مسؤوليات واضحة المعالم ومحددة .
2. التمتع بالاستقلالية والمساءلة لتنفيذ الوظائف والسلطات التنظيمية.
3. صلاحيات كافية، وموارد مالية ملائمة.
4. تبني اجراءات رقابية وتنفيذية واضحة ومتناسقة.
5. الموظفون يتمتعون بالمهنية والحفاظ على السرية.
6. وجود عملية لتحديد والرقابة على والحد من وإدارة المخاطر النظامية.
7. وجود عملية لمراجعة الأطر التنظيمية بشكل دوري.
8. التعامل مع حالات تضارب المصالح.

المبادئ المتعلقة بالمؤسسات ذاتية التنظيم

9. في حال وجود مؤسسات ذاتية التنظيم التي تمارس مسؤوليات إشرافيه مباشرة على النشاطات التي تقع في دائرة اختصاصها، ينبغي ان تخضع المؤسسات ذاتية التنظيم لرقابة المنظم وعلى هذه المؤسسات إتباع معايير العدالة والسرية عند ممارسة صلاحياتها والمسؤوليات المنوطة بها.

المبادئ المتعلقة بتطبيق قواعد وقانون الأوراق المالية

10. على الجهة الرقابية أن تتمتع بصلاحيات شاملة للقيام بالتفتيش والتحقق والرقابة.
11. على الجهة الرقابية أن تتمتع بالسلطات الكافية للإنفاذ.

12. يجب أن يتضمن النظام الرقابي التطبيق الفعال وذو مصداقية لعمليات التفتيش والتحقيقات والرقابة والإنفاذ وبرامج الالتزام والرقابة الداخلية الفعالة.

المبادئ الخاصة بالتعاون بين الجهات الرقابية

13. على الجهة الرقابية أن تكون لديها السلطات لمشاركة وتبادل المعلومات العامة وغير المعلنة مع الجهات المناظرة المحلية والاجنبية.

14. على الجهات الرقابية أن تقوم بوضع آليات لتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والاجنبية بحيث يتم تحديد توقيت وكيفية القيام بعملية تبادل المعلومات سواء كانت معلومات عامة او غير معلنة.

15. يجب على النظام الرقابي أن يسمح بتوفير المعلومات للجهات الرقابية الأجنبية والتي قد تحتاج إلى عمل استفسارات وتقصى بناءً على المهام والوظائف الموكلة إليها في ممارسة نشاطاتها .

المبادئ الخاصة بالمصدرين

16. يجب ان يكون هناك افصاح كامل وبالوقت المناسب عن النتائج المالية، وعن المخاطر بالإضافة الى المعلومات الجوهرية التي تهم المستثمرين وتؤثر في اتخاذ قراراتهم .

17. يجب معاملة المساهمين في الشركة بطريقة عادلة ومتساوية.

18. يجب أن تكون المعايير المحاسبية المطبقة في اعداد القوائم المالية على درجة عالية من الجودة وتتفق مع المعايير الدولية.

المبادئ الخاصة بالمدققين، ووكالات التصنيف الائتماني، ومقدمي خدمات المعلومات

19. يجب أن يخضع المدققين لإشراف رقابي مناسب.

20. يجب أن يتمتع المدققين بالاستقلالية عن الجهات المصدرة التي يدققون عليها.

21. يجب أن تتسم معايير التدقيق بالجودة العالية والعالمية.

22. يجب أن تخضع وكالات التصنيف الائتماني لمستوى مناسب وكافي من الرقابة. يجب أن يضمن النظام الرقابي خضوع وكالات التصنيف الائتماني التي تستخدم تقييماتها لأغراض رقابية لإجراءات التسجيل والرقابة بشكل مستمر.
23. يجب أن تخضع الجهات الأخرى التي تقدم خدمات التقييم والتحليل للمستثمرين لمستوى من الرقابة والتنظيم بما يتلاءم ومدى تأثير نشاطاتها على السوق أو على المستوى الذي يعتمد فيه النظام الرقابي على تلك التقييمات.

المبادئ الخاصة بخطط الاستثمار الجماعي وصناديق التحوط

24. يجب أن يضع النظام الرقابي المعايير والممارسات التي تتعلق بالنواحي التشغيلية والأهلية والجدارة والحوكمة والتنظيم للجهات التي ترغب في تشغيل خطط الاستثمار الجماعي أو الترويج لها.
25. يجب علي النظام الرقابي أن يضع القواعد التي تحكم وتنظم شكل وهيكل خطط الاستثمار الجماعي وكذلك فصل وحماية أصول العملاء.
26. يجب أن تتطلب التشريعات الإفصاح وذلك طبقاً للمبادئ الخاصة بالمصدرين، والتي تعتبر ضرورية من أجل تقييم مدى ملائمة خطط الاستثمار الجماعي للمستثمر وقيمة الوحدات.
27. على التشريعات أن تؤكد على وجود آلية مناسبة ومفصح عنها لتقييم الأصول وتحديد أسعار الشراء والاسترداد لوحدات الاستثمار بخطط الاستثمار الجماعي.
28. يجب أن تنص النظم الرقابية على أن صناديق التحوط و/ أو مدراء صناديق التحوط، والمستشارين يخضعون لرقابة مناسبة.

المبادئ الخاصة بوسطاء الأسواق

29. يجب أن تتضمن التشريعات الحد الأدنى لمتطلبات دخول الوسطاء إلي الأسواق.
30. يجب أن يكون هناك متطلبات لرأس المال (مبدئية ومستمرة) ومتطلبات احترازية تعكس المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها شركة الوساطة.

31. يجب على شركات الوساطة العاملة في الأسواق أن تضع مهام واختصاصات داخلية من شأنها التحقق من إتمام أعمال الشركة ومزاولة أعمالها وفقاً لمعايير الالتزام والرقابة الداخلية والتي تهدف في مجملها الى حماية مصالح العملاء وأصولهم الاستثمارية والتحقق من الادارة السليمة للمخاطر والتي من خلالها تقبل ادارة الشركة تحمل المسؤولية الاساسية تجاه ذلك.

32. يجب توافر اجراءات للتعامل مع حالات تعثر شركات الوساطة للحد من حجم الأضرار والخسائر التي قد يتعرض لها المستثمرون وبالتالي احتواء المخاطر النظامية.

المبادئ الخاصة بالأسواق الثانوية والأسواق الأخرى

33. يجب ان يخضع تأسيس نظم التداول بما فيها بورصات الاوراق المالية لترخيص وإشراف الجهة المنظمة.

34. يجب ان تكون هناك رقابة مستمرة وإشراف على البورصة ونظم التداول لضمان سلامة التداولات فيها من خلال قواعد العدالة والمساواة التي تحقق التوازن المناسب بين مطالب مختلف فئات المتعاملين بالسوق.

35. يجب أن تعمل التشريعات على دعم وتعزيز شفافية التداول.

36. يجب أن يتم وضع التشريعات بطريقة تكفل كشف عمليات التلاعب والممارسات غير العادلة وتعمل على منعها.

37. يجب أن تتضمن التشريعات ضوابط وأحكام وقواعد لإدارة الانكشافات الكبيرة ومخاطر حدوث حالات عدم الوفاء بالالتزامات ومخاطر عدم استمرارية عمل السوق.

المبادئ الخاصة بالتقاص والتسوية

38. يجب أن تخضع أنظمة تسوية الأوراق المالية والإيداع المركزي ومجمعات البيانات ومؤسسات التقاص المركزي لمتطلبات تنظيمية ورقابية والمصممة لضمان العدالة والفاعلية والكفاءة وأن هذه المؤسسات تحد من المخاطر النظامية.

